E-ISSN: 2706-9931
P-ISSN: 1994-473X

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 3, Supplement (September) 2026

Family Structure and Juvenile Delinquency from an Integrative Perspective

Moza Abdallah Alsuwaidi [(1)] (Corresponding Author)
Prof. Ahmad Falah Alomosh (Ph.D.)[(2)]
[(1)] PHD Student: Applied sociology Criminology and Criminal Justice
University of Sharjah, College of Arts, Humanities and Social Sciences, Department of Sociology
U22102718@sharjah.ac.ae
[(2)] Professor of Criminology
University of Sharjah, College of Arts, Humanities and Social Sciences, Department of Sociology
alomosh@sharjah.ac.ae
Copyright (c) 2026 **Moza Abdallah Alsuwaidi. Prof. Ahmad Falah Alomosh (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/4r727y49

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Publication Dates

(Received 2025-05-13) (Revised 2025-06-02) (Accepted 2025-06-03) (Published 2026-09-15)

Abstract:

This study investigates the concept of family disintegration, its various forms, and the primary underlying factors contributing to juvenile delinquency. It pays special attention to criminological theories that explore the correlation between dysfunctional family structures and deviant behavior among juveniles. The research particularly emphasizes the role of mild forms of family disintegration. The study concludes with key findings and evidence-based recommendations aimed at preventing juvenile delinquency through early family intervention.

Keywords: criminological theory, Family, family disintegration, family structure, juvenile delinquency.

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 3, Supplement (September 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

البناء الأسري وجنوح الأحداث من منظور تكاملي

الباحثة موزة عبدالله السويدي (المؤلف المراسل)
طالبة دكتوراه في علم الاجتماع
جامعة الشارقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور أحمد فلاح العموش
تخصص علم الجريمة- جامعة الشارقة
جامعة الشارقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع

تواريخ المنشور

الإستلام	النسخة النهائية	الموافقة	النشر الالكتروني
(٢٠٢٥/٥/١٣)	(٢٠٢٥/٦/٢)	(٢٠٢٥/٦/٣)	(٢٠٢٦/٩/١٥)

(مُلَخَّصُ البَحث)

تبحث هذه الدراسة في مفهوم التفكك الأسري، وأشكاله المختلفة، والعوامل الأساسية المؤدية إلى جنوح الأحداث. وتُولي اهتمامًا خاصًا للنظريات الإجرامية التي تستكشف العلاقة بين هياكل الأسرة المختلة والسلوك المنحرف لدى الأحداث. وتُركز الدراسة بشكل خاص على دور الأشكال البسيطة من التفكك الأسري. وتُختتم الدراسة بنتائج رئيسة وتوصيات مبنية على الأدلة تهدف إلى الوقاية من جنوح الأحداث من خلال التدخل الأسري المبكر.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، البناء الأسري، التفكك الأسري، وجنوح الأحداث، نظرية علم الجريمة.

مقدمة:

الأسرة هي أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية أهمية فهي الممثل الأول للثقافة وأقوى الجماعات تأثيرًا على سلوك الفرد، حيث إنها تسهم بصورة أساسية في تكوين شخصية الطفل وتوجيه سلوكه، مما يجعلها الأقوى تأثيراً في تشكيل شخصية الطفل أكثر غيرها من الأطراف أو مؤسسات التنشئة الاجتماعية منذ سنوات عمره الأولى والتي تمتد لمراحل أكثر تعقيداً في سمات وخصائص الطفل والتي تتضح تعقيداتها في مرحلة المراهقة.

كما يخطو المراهق من تلك المرحلة إلى مرحلة الشباب التي تُعد مراحل بزوغ نمط الشخصية، ففيها تتحقق الذات وتوضع الخطط والأهداف وتكبر الطموحات وفيها يسعى الفرد جاهدًا لتحقيق التميز عبر تحقيق أهدافه وطموحاته، لكنه ما يلبث أن يصطدم بالكثير من الإحباطات التي تفرضها عليه مطالب الحياة النفسية والاجتماعية والدراسية والاقتصادية المتسارعة والتي يواجهها الشباب في تحديات عديدة يفرضها الواقع سعياً لتلبية مطالب الحياة المعاصرة.

على جانب آخر نجد أنه في الآونة الأخيرة، تعد جنوح الأحداث من المشكلات الاجتماعية إذ يرتكب الأحداث جرائم (جرائم الشباب أو الجناة الصغار) والتي لها أهمية في خلفية سيناريو التنمية الشاملة بالنظر إلى تأثيرها على استقرار علم الاجتماع وكذلك تكوين الشخصية. ويمكن وصفها أيضًا بارتكاب جريمة من خلال طفل. (Bhuiyan, 2024)

حيث تعتبر مشكلة انحراف الأحداث من الظواهر الاجتماعية المخلة بالنظام الاجتماعي والأمني في أي مجتمع، فهي تهدد استقراره وتدمر بناءه الأسري، وقد ساهمت العوامل الاجتماعية والبيئية بدور كبير في انحراف الأحداث، وتعد الأسرة من أقوى العوامل التي تؤثر على شخصية الفرد، وتتحكم في سلوكه وأخلاقه، وإذا أخلت الأسرة في زرع القيم والأخلاق الحميدة بأطفالها وتعاصر ذلك توافر عوامل خارجية ملازمة للعوامل الأسرية ومنها: رفاق السوء، الإعلام الفاسد، وبرامج التواصل الاجتماعي، وكذلك سرعة الاتصالات بين أنحاء العالم والذي أصبح قرية صغيرة يتم التجول فيها بسهولة عبر الأجهزة الذكية، وأي تطور أو فكر جديد يحصل ينتقل تأثيره إلى كافة أنحاء العالم ويصعب السيطرة عليه أدى ذلك لا محالة إلى جنوح الأحداث. (الهواري، ٢٠٢٤)

وعليه، فإنه يجب أن يكون الأصل في الحياة الإنسانية هو الانتماء للأسرة، وأن التفكك الأسري هو الاستثناء من الحياة السليمة وإحداث الخلل في القاعدة الطبيعية التي تقوم عليها الأسر، هذا التفكك قد يتسبب في انهيار النسق الأسري، حيث تضعف العلاقات والروابط والرحمة، ذلك أن التفكك الأسري ليس مشكلة تعاني منها أسرة واحدة، ولكن عملية تنطوي على عدد من المخاطر والعوامل الوقائية التي تتفاعل بطرق معقدة، فالأسرة المتكاملة هي التي تكفل وتهيئة الجو الملائم في التكيف الاجتماعي والنمو السليم والحياة المتوازنة لجميع أفرادها ولاسيما الأبناء.

حيثما يكون هناك ارتباط بين تعرض الأبناء لضغوط التفكك الأسرية وفرص الدخول لعالم الجريمة، فكلما زاد التفكك الأسري وأسبابه في المجتمع ردف معه تلقائيًا زيادة الجرم والجنوح لدى الأحداث باعتباره العامل الأكثر تأثيرًا، وتتميز هذه المرحلة بالحساسية والخطورة والرغبة في الاحتواء والتحاور، لذا سيحاول الباحث من خلال هذا البحث المساهمة ولو بالقليل في إبراز العلاقة بين البناء الأسري وانحراف سلوك الحدث. وفي هذا البحث سيتم التطرق إلى التفكك الأسري وعلاقته المباشرة بجنوح الأحداث وآليات المعالجة والوقاية من وجهة نظر الباحث والأطر النظرية التي تدعم هذا الرأي، في دراسة مدى الارتباط بين التفكك الأسري مع مشكلة جنوح الأحداث من خلال النظرية العامة الجريمة، ومن هذا المنطلق سيتم تقسيم البحث على النحو الآتي:

إشكالية الدراسة:

تعد الأسرة وبنائها السليم الأساس الصلب والمرجع الحقيقي لبناء أطفال أسوياء، ذلك أن الأطفال هم رصيد الحاضر وأداة المستقبل المنشود والمخزون الاستراتيجي للدولة، و مورد بشري قوي لمجابهة المستقبل، وإعداد المفكرين والمبدعين والعلماء الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية النهوض بالمجتمع وتوفير الأمن والكفاية الإنتاجية، وفي ظل عمليات التغيير المضطردة والتحولات السريعة، أبرزت مشكلة التفكك الأسري والتي تعاصرت مع الانفتاح غير السوي إلى وضوح انعكاسها على معدلات الجريمة وجنوح وضياع الأطفال وهدر طاقتهم الفتية، لذا خصصنا هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين التفكك الأسري وجنوح الأحداث على وفق نظرية الجريمة ولمواجهة واقتراح الحلول اللازمة للحد من التفكك المؤدي للجنوح.

الأسباب المؤثرة على الأسرة تُمثل "العامل الإجرامي".

أدت التحولات المعاصرة للأسرة من الوضع التقليدي وأشكال العلاقات الأبوية إلى اتجاهين لظهور أنواع مختلفة من الجريمة، سواء في هذا

المجال أو في جنوح الأحداث. فمن جهة، تضعف وظيفة الأسرة ككيان متماسك وتربوي.

حيث تتضح أسباب ظهور جنوح الأحداث في الغالب من التشوهات الهيكلية في الأسرة، وخاصةً: اضطراب العلاقات الأسرية واختلال هيكلها. كما تُظهر بعض الأبحاث أيضًا أن الدور التربوي والوظيفة الاقتصادية والديموغرافية للأسرة لها من تأثير كبير على وقوع الجريمة، وخاصةً الظروف المعيشية للوالدين وعدد الأطفال في الأسرة. ويمكن أن يكون ظهور الأمراض الاجتماعية في البيئة الأسرية مصدرًا للصراع أو التقليد أو تبني العادات المنحرفة.(Vukoja,2012)

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

١. تناول مفهوم التفكك الأسري وأسبابه وآثاره.
٢. تحليل العلاقة بين التفكك الأسري وجنوح الأحداث.
٣. دراسة طرق التخفيف من التفكك وتجنب آثاره على الحدث.
٤. تقديم حلول وتوصيات من خلال تحليل العلاقة بين هذه الظواهر.

المصطلحات:

الطفل: كل إنسان ولد حيًا ولم يتم الثامنة عشرة ميلادية من عمره وهو ذلك تعريف الحدث.

من يُعتبر حدثًا؟

جنوح الأحداث مصطلح شائع الاستخدام في الأدبيات الأكاديمية للإشارة إلى شاب ارتكب جريمة جنائية، مع أن تعريفه الدقيق قد يختلف باختلاف الاختصاص القضائي المحلي. حيث إن الأسباب المحددة وراء هذه الاختلافات غير واضحة، ولكنها قد تنبع من عدم وجود معيار دولي متفق عليه لتعريف هذا المصطلح بدقة. (Penal Reform International,2013)

حيث يُقصد بـ "القاصر" في هذا السياق أنه: الفرد المؤهل قانونًا لارتكاب جريمة جنائية لكونه تجاوز السن الأدنى للمسؤولية الجنائية، ولكنه دون سن الرشد الجنائي، وهو السن الذي يُعتبر فيه الشخص بالغًا قانونًا. ويتراوح السن الأدنى للمسؤولية الجنائية دوليًا بين ٦ و١٨ عامًا، ولكن سن الرشد الجنائي عادةً ما يكون ١٨ عامًا. (القانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢)

الأسرة:

تنشأ من علاقة جنسية شرعية بين رجل وامرأة تسعى لإشباع الغريزة لدى الزوجين، ومن ثم الإنجاب،

وتقوم أيضًا على تنشئة الأبناء من الجنسين على اكتساب مهارات الحياة بصورة متدرجة النمو والوعي وبما يخدم الأهداف الكبرى للمجتمع. (الهواري، ٢٠٢٤)

التفكك الأسري:

هو الانحلال الأسري ويقصد به اتجاه التفاعل بين الوحدات التي تتكون منها الأسرة ضد المستويات الاجتماعية المقبولة، بحيث يحول ذلك بين الأسرة وبين تحقيق وظائفها والتي لا بد من القيام بها، لتوفير الاستقرار والتكامل بين أفرادها. (الحضرمي & الراشدي، ٢٠٢٢)

جنوح الأحداث:

هي المخالفات والهفوات القانونية التي يرتكبها الأحداث دون سن الثامنة عشر ميلاديًا، فهو أي سلوك منحرف يظهره الأفراد في سن المراهقة، ويشمل أنماطًا من السلوك التي تتناقض مع القيم الاجتماعية والتوقعات المجتمعية. وفي هذا الصدد عرف المشرع الإماراتي الحدث الجانح على أنه الطفل الذي يرتكب جريمة معاقب عليها في قانون الجرائم والعقوبات أو أي قانون آخر. (Greer & Church, 2018 & Young)

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على العلاقة البنيوية بين البيئة الأسرية و ظاهرة جنوح الأحداث، من خلال تقديم رؤية تكاملية تدمج بين الأبعاد الاجتماعية والنفسية. كما تسعى إلى إنتاج معرفة تطبيقية يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات والمهتمون بقضايا التنمية الاجتماعية في استشراف سبل الوقاية من التفكك الأسري، والحد من آثاره السلبية على الأحداث، مما يساهم في تعزيز استقرار الأسرة والمجتمع. وتوفر الدراسة كذلك إطارًا تحليليًا يسهم في تطوير التدخلات الوقائية والعلاجية الموجهة للأحداث المعرضين للجنوح ضمن سياقاتهم الأسرية والاجتماعية.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي، إذ يعتمد البحث على وصف أسباب التفكك الأسري وآثاره وعلاقته بجنوح الأحداث لذلك من خلال استخدام نظرية الجريمة.

مفهوم التفكك الأسري وأسبابه:

نخصص المطلب الثاني من هذه الدراسة لتحليل أنماط التفكك الأسري ومفهومه وأنواعه من خلال الفرع الأول، في حين نتناول في الفرع الثاني بشيء من التفصيل أسباب التفكك الأسري في المجتمع.

مفهوم التفكك الأسري:

تعد الأسرة هي اللبنة الأولى التي ينشأ ويعيش فيها الفرد، وقد أكد علماء النفس والتربية والاجتماع على أهمية العناية بالطفل، والاهتمام به منذ وجوده جنينًا في

رحم أمه، وذلك من خلال وسائط التنشئة الاجتماعية الأساسية ومن أهما الأسرة فهي المنبع الذي يزود الفرد بمطالبة الأساسية البيولوجية والنفسية والمعرفية، والاجتماعية التي يحتاجها للتعامل مع الآخرين، وفهم الحياة من حوله.

اذ تُعد الأسرة من أكثر التنظيمات الاجتماعية شيوعًا، وتتشكل على أساس الزواج بين جنسين متعارضين على الأقل، حيث توجد روابط دم أو وثائق حقيقية. (إلى جانب هذه العلاقات، نرى أيضًا عقود قبول الأطفال). عادةً ما يكون للأسرة مكانٌ للتشارك، وإن لم يكن هذا هو الحال دائمًا، ويتعلق الأمر أيضًا بالتمييز بين مفهوم الأسرة والمنزل ومختلف الوظائف الشخصية والجسدية والاقتصادية والتعليمية، ولا يمكن لأي مجتمع أن يزدهر إلا إذا انبثق من أسر سليمة.

الأسرة هي مؤسسة اجتماعية، ومن هنا يتحدد مفهوم المؤسسة الأسرية أنه شبكة من الأدوار أو شبكات من التوقعات والواجبات المنزلية، ولكن عندما تُوصف الأسرة بأنها مجتمع طبيعي صغير، فإنها تعني "نحن"، التي نشأت في بيئة تفاعلية دافئة نسبيًا ذات هوية مميزة إلى حد ما، ويتشارك أفراد "نحن" شعورًا بالانتماء والارتباط العاطفي، و يمنحوننا نوعًا من الهوية الجماعية. (Nevisi, 2019)

اذ أشارت العديد من الأبحاث إلى أن الأطفال من الأسر المفككة يُظهرون معدلات أعلى من جنوح الأحداث مقارنةً بالأطفال من الأسر السليمة، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى ضعف الرقابة والإشراف الأبوي في الأسر المفككة. ما لم يُعالج بشكل كافٍ في البحث هو مدى تأثير التغيرات في بنية الأسرة بين المراهقين الأفراد بمرور الوقت على الإجرام الجانح. باستخدام الموجتين الأولى والثالثة من الدراسة الوطنية للشباب، نُقيّم تأثير تغيرات بنية الأسرة على التغيرات في الإجرام الجانح بين الموجتين من خلال العملية الوسيطة للتغيرات في وقت الأسرة والتعلق الأبوي.

على الرغم من أن الأبحاث السابقة قد وثّقت أن المراهقين في الأسر المفككة أكثر جنوحًا من الشباب في الأسر السليمة، إلا أن عملية تفكك الأسرة لا ترتبط بزيادة متزامنة في الإجرام. في المقابل، يرتبط تكوين الأسرة من خلال الزواج أو المعاشرة بزيادة متزامنة في الإجرام. حيث تُفسر التغيرات في وقت الأسرة والتعلق الأبوي كونها جزءًا من تأثير تكوين الأسرة على الجنوح، كما أن التعلق الأبوي السابق وجرائم الأحداث تُحدد بشكل كبير

تأثير تكوين الأسرة على الإجرام. (Ryav& Aurea & Michael, 2010)

ففي دراسة لجامعة كامبريدج في التطور الجانح طبقت دراسة استقصائية طولية مستقبلية أجريت على ٤١١ ذكرًا من جنوب لندن تتراوح أعمارهم بين ٨ و٤٦ عامًا. كانت معدلات الانحراف أعلى بين ٧٥ صبيًا يعيشون في أسر مفككة بشكل دائم في عيد ميلادهم الخامس عشر، مقارنة بالفتيان الذين يعيشون في أسر سليمة.إذ كانت النتائج متشابهة للغاية سواء تمت دراسة إدانات الأحداث أو انحراف الأحداث المبلغ عنه ذاتيًا أو إدانات البالغين. كما كانت معدلات الانحراف متشابهة في الأسر المفككة وفي الأسر السليمة عالية الصراع. حيث كان الأولاد الذين فقدوا أمهاتهم أكثر عرضة للانحراف من الأولاد الذين فقدوا آباءهم، وكانت الاضطرابات الناجمة عن عدم الانسجام بين الوالدين أكثر ضررًا من الاضطرابات الناجمة عن وفاة الوالدين. كما كان أيضاً لدى الأولاد المنتمين إلى الأسر المفككة الذين استمروا في العيش مع أمهاتهم معدلات انحراف مماثلة للفتيان من الأسر المتناغمة السليمة. وفي هذا السياق فإنه تتوافق هذه النتائج بشكل أكبر مع نظريات مسار الحياة بدلاً من نظريات الصدمة أو نظريات الاختيار لآثار التفكك الأسري. (Juby & David & Farrington, 2001)

مما لا شك فيه أن الترابط والتراحم والانسجام، والاستقرار الأسري يشكل دعامة مهمة في تفوق الأبناء ونجاحهم وزيادة طموحهم واكتشاف قدراتهم، وزيادة قدراتهم على مجابهة الحياة ومشاكلها بطريقة سوية، كما أن الأبناء الذين يعيشون في أسر متماسكة يتميزون بأنهم أكثر إدراكًا للذات وأكثر استقلالية وأكثر قدرة على استعمال قدراتهم العقلية في الظروف الصعبة والدقيقة وأكثر تعاونًا وانسجامًا مع غيرهم، وأكثر قبولاً للصداقة، وأقل عدوانية من غيرهم وأنهم أكثر فئة إبداعية. اذ إن التفكك الأسري نتيجة للطلاق أو الخلافات والنزاعات الأسرية المختلفة تؤثر سلبًا على الأبناء مما يجعلهم يعانون من وبائها ويصبحون عرضة للانحراف، كما تكون نسبة العدوانية لديهم مرتفعة، كما إن قدرتهم على مواجهة المواقف الحياتية ضعيفة وإنجازهم وتحصيلهم الأكاديمي ضعيف وأقل سعادة .(المصري & عبد الرؤوف. ٢٠٢٠: ٥)

على جانب أخر من تناول مصطلح التفكك لغوياً، حيث يُعرف التفكك في اللغة على أنه: " فك فصله وخلصه، ويقصد بالتفكك تفكك الشيء أي انكسر إلى أجزاء لذا فإن التفكك الأسري هو تفكك الأسرة إلى أجزاء بعد ما كانت منسجمة ومترابطة". (عبد المقصود، ٢٠١٩: ٦٣٨)

من هذا المنطلق نشير إلى أنه تتعدد مفاهيم التفكك الأسري بحيث أصبحت عملية صياغة تعريف دقيق له تبدو مسألة شاقة نظرًا لتأثر تعريفاته بوجهة رأي وتحيزات الباحثين الأيدلوجية وخلفياتهم الثقافية، فعلماء النفس الاجتماعي لم يتفقوا حول تسمية المفهوم ذاته، إذ يستعملون التفكك الأسري بفقدان أحد الوالدين أو كليهما أو الهجر أو الطلاق أو تعدد الزوجات، وتحت مسميات عدة منها (التفكك الأسري، البيوت المحطمة، التصدع الأسري)، ويعود سبب اختلاف تلك المسميات إلى ترجمة المفاهيم الأجنبية. (ستاتي، ٢٠٢١: ٥٤). في هذا الصدد عُرف التفكك الأسري على أنه اختلال السلوك في الأسرة، وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية لأفراد الأسرة، جراء عدد من العوامل والأسباب، والتي من أبرزها عدم الالتزام ببعض الأسس الشرعية للزواج في البداية، والمشكلات الأسرية، وفشل الوالدين في التنشئة الأسرية السليمة، والفقر والبطالة، وعمل المرأة، ووجود الخدم في الأسرة والطلاق والخيانة الزوجية، وتحديات العولمة والإعلام والزواج من غير مسلمة. (السيد، ٢٠١٣: ٦٨)

بمنظور الباحث التفكك الأسري هو سوء تكيف أو انهيار للروابط والأدوار الاجتماعية الأسرية داخل الأسرة الواحدة، نتيجة للطلاق أو الانفصال أو الخلافات الأسرية ولا تقتصر على الروابط التي تصيب العلاقة بين الزوج والزوج بل تمتد إلى علاقات الوالدين بأبنائهم. كما أن للتفكك الأسري أنواعا منها التفكك الجزئي وهي حالات الانفصال والهجر المتقطع، بحيث تتأرجح العلاقة الزوجية بين الانقطاع والرجوع بحيث يعاود الزوجان حياتهم العائلية ولكن لا تستقيم وتكون مهددة بالانفصال والطلاق، والآخر وهو التفكك الكلي ويتم فيه إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق أو تحطيم حياة العائلة بالقتل أو الانتحار أو الطلاق البائن. (ستاتي. مرجع سابق: ٥٤)

البعض يقسم التفكك الأسري على قسمين مادي ونفسي، التفكك المادي ويسمى بالتفكك الفيزيقي يحدث بسبب

الموت أو الهجر أو الانفصال أو الطلاق أو السجن، أما التفكك النفسي فيحدث في الأسرة التي يسودها جو المنازعات المستمرة بين أفرادها ولاسيما بين الوالدين حتى ولو كان جميع أفرادها يعيشون تحت سقف واحد. (محمد "فكيه"، ٢٠١٩: ٥٠٣)

على الرغم من أن الأشكال الخاصة للحياة الأسرية تختلف بدرجة كبيرة بين مجتمع وآخر ولكنها تقوم بوظائف عامة تعد أساس هذه المؤسسة في كافة المجتمعات ومنها الوظيفية البيولوجية، وهي عبارة عن الإنجاب والتناسل وحفظ النوع من الانقراض، وكذا الوظيفة الاقتصادية وهي أن رب الأسرة هو الكفيل الاقتصادي وعصب الأسرة المادي يلبي كافة مطالب الأسرة الأساسية والكمالية بحسب قدرته، والوظيفة النفسية في احتضان الطفل وفهم مشاعره وتنمية قدرته في التعبير عن رأيه، حيث إن الطفل يتأثر بالجو النفسي السائد في الأسرة وبالعلاقات القائمة بين الأم والأب، ويكتسبون اتجاهاتهم النفسية بتقليدهم، فالشعور المتبادل بين أفراد الأسرة يؤثر بشكل كبير على مشاعر الطفل، وأخيرا الوظيفة الاجتماعية، ذلك أن الأسرة هي أساس عملية التطبيع الاجتماعي وزرع القيم الدينية والثقافية ونقل التراث والتقاليد وتعلم الفرد الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته والالتزام والمسؤولية تجاه الآخرين ويظهر مما تقدم، أن للأسرة وظائف عديدة واختلال تلك الوظائف له تأثير مباشر على الطفل وتنشئته الاجتماعية ومدى ميوله نحو الانحراف والجنوح.

أسباب التفكك الأسري:

بعد أن تناولنا في الفرع الأول مفهوم التفكك الأسري وأنواعه، نخصص هذا الفرع لمناقشة أهم أسباب التفكك الأسري، حيث إن الأسرة تمثل أحد المحددات المهمة في الصحة النفسية، ولها بالغ الأثر على شخصية أبنائها إذ أن الطفل هو تربية أسرته وبيئته، فالأسرة هي حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع، والوسط الإنساني الذي ينشأ فيه الطفل وتتشكل شخصيته ومبادئه في الحياة وتمكنه من التوافق مع المتغيرات الحياتية والاندماج في المجتمع.

أولاً- فشل الوالدين في التنشئة الأسرية السليمة لأبنائهم:

ترجع أهمية التنشئة الاجتماعية إلى البناء الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين التأثيرات الثقافية وأساليب الضبط الاجتماعي لدى الأفراد أعضاء البناء، وإلى إيجاد توافق بين الحاجات الشخصية ومطالب البناء الاجتماعي، ويُعد الوالدين هو الأساسي في تنشئة الصغار منذ مرحلة الولادة إلى سن الثامنة عشرة وهو السن القانوني للمسؤولية الجنائية. (ستاتي. مرجع سابق: ٨٩)

فلابد من إدراك الوالدين لمسؤولياتهم تجاه أبنائهم وتربيتهم التربية السليمة من خلال إشباع حاجاتهم النفسية والعاطفية والاجتماعية ومنها العطف والحنان والرحمة والعدالة في المعاملة، وتحريرهم من القلق والاضطراب والتوتر وكل ما يهدد أمنهم النفسي واستقرارهم العقلي، حيث يتعذر اشباع هذه الحاجات في المناخ الأسري المضطرب و المشحون بالقلق والصراع والخوف وانعدام الحوار، وللأسرة إذا كانت مترابطة ومنسجمة ومستقرة وحريصة على كيان أفرادها وتسودها المحبة والتفاهم، فإن ذلك غالباً ما سيؤدي إلى استقرار الأبناء ومساعدتهم بتكوين اتجاهات إيجابية نحو ذاتهم والآخرين، وتأسيس قيمة الاحترام بأن يحترم الطفل نفسه والآخرين، اذ تُعد هذه القيمة التربوية الحقيقية أساس لانضباط السلوك وبناء سد منيع وقوي ضد الانحراف. فهناك العديد من الأسر التي تميل نحو تدليل الطفل بطريقة خاطئة أو تعنيفه على عدم تأدبه في بعض المواقف، إذ أن هذه الممارسات السلوكية تؤدي إلى انحراف الطفل وجنوحه بسبب التطرف في المعاملة، فلا التدليل الزائد مطلوب ولا العنف الزائد صحيح.

ثانيًا: ضعف ووهن الرابطة الزوجية:

تُعد الخلافات الزوجية المستمرة بغض النظر عن معطياتها وتوابعها أحد أبرز الأسباب التي تؤدي إلى التفكك الأسري. عندما يتعرض الزوجان إلى مشكلات مستمرة تؤثر على العلاقة بينهما، قد يتسبب ذلك في انقطاع التفاهم وتزايد الخلافات، مما يؤدي إلى انفصال أو طلاق يؤثر بشكل كبير على الأطفال. وتعد أسباب الطلاق كثيرة ولعل من أبرزها:

عدم الإنفاق العاطفي والاجتماعي والمادي بين الزوجين، وعدم تقبل الزوجة لبعض الظروف والعادات الاجتماعية التي تجري بين الأسر. (العزابي، ٢٠١٢: ٥٤)

١) الفوارق الشاسعة بين الزوجين في المستوى الفكري والعمري.
٢) الثقافة والمستوى التعليمي بين الزوجين، وكذلك انعدام الانسجام الروحي والعاطفي، وهذه الأسباب يترتب عليها مشكلات أخرى من عدم التوافق الزواجي بما يؤدي معه إلى الفراق.
٣) المستوى المادي الضعيف للأسرة وعدم إمكانية تحقيق وتغطية الحاجات الأساسية، ومن هنا تنشأ المناقشات والمشاجرات التي تؤثر على كيان الأسرة نتيجة الاضطراب المادي وضغوطه المتكررة.
٤) تخلي الزوج عن مسؤولياته تجاه الأسرة والتركيز على العمل وقضاء أغلب الوقت خارج المنزل، والغياب المتكرر لساعات طويلة وتحميل

المـــرأة المســـؤولية دون مشـــاركة واضـحة للـزوج وتحـل مسئولياته تجـاه الأسرة.

وننـوه فـي هـذا الصـدد، أن للطـلاق آثـار وخيمـة كبيـرة وواضـحة تـؤثر علـى أفـراد الأسـرة، والضـحية هـم الأبنـاء الـذين لا مـلاذ لهـم فـي إشـباع رغبـاتهم النفسـية والاجتماعيـة الشـعور بغيـاب التوجيـه والإشـراف علـى التربيـة، حيـث إن العلاقـة غيـر السـليمة بـين الأبـوين تتبلـور عنـد الطفـل فـي الشـعور بالحرمـان العـاطفي، و يسـتتبع ذلـك تشـردهم وانحـرافهم وهـو مـا يكـون لـه تـأثير سـلبي علـى المجتمـع وأمنـه الاجتماعي.

ثالثا: الضغوط المالية:

يُعـد عجـز إنفـاق الأب وتـدني مكانتـه وضـعف سـيطرته فـي الـتحكم المـالي وتـوفير مصـروفات واحتياجـات المنـزل، مـن الأسـباب المؤديـة إلـى تـوتر الأسـرة وحـدة الخلافـات وعـدم الإسـتقرار الزوجـي والأسـري، إذ أن عـدم شـعور الأسـرة بالاسـتقرار المـادي والكفايـة والتعفـف مـن الآخـرين، وقـدرة الأسـرة علـى مجابهـة المصـروفات والالتزامـات المعيشـية اليوميـة تجـاه أبنائهـا يمثـل ضـغوطاً علـى علاقـة الـزوجين، فـالفقر فـي بعـض الأحيـان يـؤدي إلـى تشـرد الأبنـاء، أو مـزاولتهم التسـول فـي ضـوء الحاجـة الماديـة، أو العمـل فـي سـن مبكـرة فـي أمـاكن لا تتناسـب إطلاقًـا بقـدرتهم الجسـدية وسـنهم نظـرًا لخطورتهـا كـالبيع بـين السـيارات أو العمـل فـي الكراجـات واضـطراب مسـتواهم التعليمـي، كـل ذلـك قـد يـؤدي بهـم إلـى انهيـار العامـل الأخلاقـي نتيجـة الحرمـان مـن الضـروريات الماديـة اللازمـة والتـي قـد تسـبب لـدى الطفـل شـعور بـالنقص والرغبـة فـي تحقيـق الـذات بالسـرقة وغيرهـا مـن الجـرائم. (الهـواري، مرجـع سابق، ص ٥٤)

رابعاً: وسائل الإعلام الحديثة:

لقـد أسـهمت وسـائل التواصـل الحديثـة فـي إضـعاف أواصـر التـرابط الأسـري، وغيّـرت فـي منظومـة القـيم المتوارثـة التـي كانـت تقـوم علـى الاحتـرام المتبـادل و التفريـق الواضـح بـين المقبـول والمرفـوض، والحـلال والحـرام، والطبيعـي والمنحـرف. كمـا أدّت هـذه الوسـائل إلـى زيـادة العزلـة والانطـواء بـين أفـراد الأسـرة، نتيجـة الاسـتخدام المفـرط وغيـر الهـادف لهـا، لا سـيما مـن خـلال البـرامج والمحتويـات التـي تهـدر الوقـت والقـدرات الفكريـة والماديـة، بمـا فـي ذلـك تحـديات الإنترنـت والتطبيقـات الإلكترونيـة التـي تعـزز مظـاهر العنـف والعدوانيـة. وتُعـد مـن أبـرز التحـديات التـي تواجـه الأسـرة المعاصـرة، صـعوبة الـتحكم فـي الإفـراط

باستعمال هذه الوسائل، ولاسيما في ظل تأثير بعض المؤثرين الذين يروجون لقيم التمرد والانفصال عن البنية الأسرية والاجتماعية السوية.

وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة الملحة لأن يؤدي الوالدان دورًا تربويًا أكثر وعيًا، يرتكز على ترسيخ الضوابط الدينية والأخلاقية، وتعزيز مفاهيم الحلال والحرام، وفق ما يرضي الله ويخدم مصلحة الفرد والمجتمع. ويقتضي الأمر أيضًا بناء جسور من الحوار المستمر مع الأبناء، وتشجيعهم على التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم بحرية، لتصحيح المفاهيم المغلوطة وتوجيههم برفق، بعيدًا عن أساليب العقاب أو الصراخ، التي ثبت محدودية فعاليتها وأثرها السلبي في العملية التربوية.

خامساً: تعاطي أحد الوالدين للمخدرات أو إدمان ارتكاب الجريمة:

يُعد تعاطي المخدرات والكحول من الأسباب الرئيسية التي تساهم في التفكك الأسري، فلا يخفى على أحد تأثير المخدرات على الفرد وانعكاسها وما تحدثه من تغييرات تلحق بسلوكه وعلاقاته الأسرية، ويزيد من احتمالية حدوث العنف الأسري وكذلك البطالة لعدم القدرة على العمل والالتزام والميل نحو العنف لغياب العقل والرحمة، مما يؤدي إلى شعور الطفل برغبة في الهروب من بيئته أو محاولة محاكاة ذات السلوك. ومن المؤكد أن تعاطي احد الوالدين للمخدرات يفقده القدرة على القيام بدوره التربوي لعدم الكفاءة للقيام بهذا الدورة من جانب، بالإضافة للجانب الأخر المتمثل في غياب القدوة أمام الطفل وما يعكسه ذلك من خلل في النسق القيمي لدى الطفل.

سادساً: غياب لغة التفاهم والتواصل بين أفراد الأسرة:

الحياة الأسرية لا تخلو من المشاكل، بل هي سنة الحياة فالدنيا دار عناء، فيجب على كلا الزوجين أن يحسن صحبة الآخر ويحرص كل منهما على ألا يرى منه الآخر إلا ما يسره، فالزوجة تطيع زوجها وتحسن خلقها، وتلبي طاعته ودعوته بالمعروف وتريه ما يسره منها، ومقابل ذلك على الزوج أن يلين بجانبه لزوجته، وأن يتغاضى عما يراه من أخطاء ومن الهفوات والزلات التي قد تصدر من الزوجة، ويتخلق بالأخلاق ويبتعد عن الرذائل ويتجنب الظلم والإثم ولا يكلف الزوجة ما لا تطيقه، ويحترمها ويعزز من مكانتها أمام الأبناء. (عبد المقصود، مرجع سابق: ٦٤٥)

فيجب على الزوج والزوجة مصاحبة الأبناء والجلوس معهم دائمًا وأن يروا منهم كل المودة والرحمة كي يتطبعوا بذلك وتزيد ثقتهم بذاتهم. اذ يعد نقص التواصل بين الزوجين وعدم القدرة على التفاهم وحل المشاكل وديًا أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى التفكك الأسري وتدهور العلاقة الزوجية وعلاقة الأبناء بوالديهم، ذلك أن الحوار هو أساس الاحترام والمودة فعند غيابه يسود الجو الأسري الاضطراب والقلق ويصبح التفكك الأسري أمرًا محتملاً بدرجة كبيرة.

سابعًا: انشغال الأم خارج المنزل والاعتماد الكلي على الخادمة:

الأم لها دور بالغ في تكوين وتهيئة شخصية الطفل في سنواته الأولى كونها تشكل له مصدر الحنان والطمأنينة وأن طبيعة الطفولة تدعو إلى التصادق مع الوالدين ولا سيما الأم، وتمتاز مرحلة الطفولة بالمرونة في استعداداته لا زالت في طور التكوين وجهازه الحسي والعضلي لم يتخذ بعد صور معينة ولذلك يجب أن يكون الطفل تحت عين الأم وبصرها، ولما كانت الأم العاملة تواجه صعوبات سواء في حياتها العملية أو الأسرية لا سيما عندما تكون ساعات العمل طويلة، وأصبحت الحاجة للخدم ضرورة لا مفر منها لا سيما في الأعمال المنزلية إلا أن الاعتماد على الخادمة في تربية الطفل وتنشئته من شأنها أن تنشأ جيل غير واع وعدواني وانطوائي غير محب لوالدته، معتمدًا في ذلك على ما زرعته الخادمة من نفسيات مرضية وسلوكيات منحرفة. (شمس الدين، ٢٠١٨: ٣٢)

ثامنًا: العنف بين الزوجين:

يُعد العنف الزوجي أحد المظاهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات الشرقية والغربية على حد السواء، وتختلف العوامل المسببة له بحسب المجتمع وثقافته والقيم السائدة فيه، ولعل العوامل النفسية عدم إشباع حاجات الفرد العاطفية مما يؤدي إلى فشل الزوجين في الاتصال الجيد بعضهما مع بعض، مع القدرة على التفاوض بطريقة عقلانية والإقناع والاستبصار بمشاكلهما بل يحدث بينهما نوع من الجدل اللفظي أو الرفض والاستغناء عن الطرف الآخر الذي يكون السبب المباشر لحدوث العنف، وحين يلجأ الرجل إلى الاعتداء على زوجته، يكمن في شعوره بالنقص وفقدان الثقة في نفسه مما يدفعه إلى ممارسة العنف ضد زوجته للتعويض عن ذلك الشعور وحماية مشاعره من الفشل والإحباط. (المصري & عبد الرؤوف. ٢٠٢٠: ١٨٣)

آثـار التفكـك الأسـري وعلاقتـه بجنـوح الأحداث:

يُعد التفكك الأسري من أبرز العوامل التي تُوفر بيئة خصبة لانحراف الأحداث، إذ يُسـهم فـي خلـق ظـروف نفسـية واجتماعيـة تُعـزز مـن قابليـة الحـدث للانجراف نحو السلوك الجُرمي. وتتجاوز آثار التفكك حدود العلاقات داخل الأسرة، لتمتـد إلـى بنيـة المجتمـع ذاتـه، حيـث يُضـعف مـن ترابطـه القيمـي والثقـافي، ويُعيق مسارات التنمية الاجتماعية. وبناءً على ذلك، سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: يتناول الفرع الأول الآثار المتعددة للتفكك الأسري، فيما يُعالج الفرع الثاني علاقته بجنوح الأحداث، وذلك في إطار النظريـة العامـة للجريمـة، علـى النحـو الآتي:

١- أثر التفكك على الأفراد:

يعـد الأفـراد هـم أول ضـحايا التفكـك الأسـري، فالزوجـان والأطفـال خصوصًـا يواجهـون مشـاكل ومطبـات عديـدة فـي حياتهم ومنهـا الشـعور بالإحبـاط والخيبـة وإصـابتهم بـالأمراض النفسـية، كـالقلق والاكتئـاب والرغبـة فـي الانتحـار وغيـاب الطموح وكره الآخرين والرغبة في الانتقام وقد يعيش الفرد حياة منطوية على ذاته وعدم القدرة في التفاعل مع الآخرين أو الرغبـة فـي تكـوين أسـرة مـرة أخـرى. (محمد "فاطمة"، ٢٠٢١: ٤٣)

٢- أثر التفكك على المجتمع:

قد يُفضـي التفكك الأسري إلـى نشوء بيئـة محفوفـة بالمخـاطر تُمهّـد لانحـراف بعـض أفـراد الأسـرة، وذلـك نتيجـة فقـدان الأبنـاء لشـعور بالأمـان العـاطفي والاجتمـاعي، فـي ظـل غيـاب الرعايـة الأبويـة الفاعلـة، وقصـور الرقابـة والتوجيـه السليم. وفي هذا السياق، قد يلجأ الحدث إلى الانخراط في علاقات غير سوية مع أقران منحرفين، باحثًا عن بدائل تعوضه عمّا فقده داخل أسرته، مما يدفعه إلى سـلوك مسـارات غيـر مشـروعة لتحقيـق رغباته وأهدافه. كما يُسهم التفكك الأسري فـي زعزعـة منظومـة القـيم التـي تسـعى الدولة ومؤسساتها إلى ترسيخها في وجدان الأفراد وسلوكهم، مثل الرحمة، والتقدير، والتكافـل، والاحتـرام، والتمسـك بالتعـاليم الدينية، والانتماء الوطني. وتُعد هذه القيم ركـائز أساسية فـي حفظ تماسك المجتمـع والوقاية من مظاهر الانحراف والجريمة.

٣- أثر التفكك الأسري على التنمية:

الأسرة تحتاج إلى الأمور المادية في تسـيير أمورهـا، والمجتمـع يحتـاج هـذه الأسـرة فـي المسـاعدة علـى زيـادة ورفـع رفاهيته وزيادة التنمية في كافة القطاعات، إذ يعـد أفـراد المجتمـع وخاصـة الأطفـال والشباب هم المورد الحقيقي للتنمية والتي تركـز كافـة الدولـة فـي تنميـتهم وتهيئـتهم لضـمان الحصـول علـى كـوادر بشـرية مستقبلية قادرة على الإنتاج والإبداع.

٤- أثر التفكك الأسري على علاقة الزوجين بالآخرين:

يؤدي التفكك الأسري إلى اضطراب علاقة الزوجين بالآخرين، وخاصة أقاربهم وتباعد الآخرين عنهم اجتماعيًا وهروب الأبناء نتيجة هذه الخلافات، وعدم توافر بيئة أسرية خصبة لاستقبال الآخرين وتكوين العلاقات الاجتماعية، وعليه يصبح الأبناء منعزلين عن باقي أفراد الأسرة والشعور بالوحدة والدونية، إذ أنه عندما ينظر الحدث لباقي أفراد أسرته وهم متماسكين وبجو عائلي مستقر يشعر بالعجز والحقد تجاههم. (محمد "فاطمة"، مرجع سابق: ٤٤).

وعلى هدى ما سلف بيانه وأخذًا به، فإن الآثار السلبية للتفكك الأسري لا يكون تأثيرها على الأسرة فقط، بل يمتد ليشمل كافة عناصر المجتمع، ومنهم الأبناء ومنها ازدياد جنوح الأحداث وانحرافهم بسبب عدم إشباع حاجاتهم من الحب والحنان والأمان، وازدياد الاضطراب النفسي، وتدني شعور الأبناء بالأمن النفسي والطمأنينة داخل الأسرة، لارتفاع مستويات القلق والاكتئاب والغضب وكل تلك المشاعر تؤدي بهم إلى تحقيق أهدافهم وطموحهم بطرق غير مشروعة بسبب تغير مبادئهم وقيمهم مما يكون له تأثير قوي على النواحي الأمنية ويهيأ بيئة خصبة لارتكاب الجريمة واندفاع الأحداث لارتكاب السرقة والاختلاس، المخدرات، الاغتصاب، الشذوذ بل قد تصل أحيانا إلى ارتكاب القتل، وهذا يحمل في طياته زيادة العبء الاقتصادي على الدولة لزيادة الجوانب الأمنية. (الهواري، مرجع سابق: ٥٦)

علاقة التفكك الأسري بجنوح الأحداث على ضوء النظرية العامة الجريمة:

تعد النظرية العامة للجريمة من أهم النظريات في علم الاجتماع والتي فسرت أسباب الجريمة، وضعها كلاً من (مايكل هوكت & وجيمس ألبرخت) في بداية التسعينات.إذ إن الفكرة المركزية لهذه النظرية إن الجريمة نتيجة لنقص الضبط الاجتماعي الذي بدوره يُحجم الفرد عن ارتكاب السلوكيات المنحرفة. (الزهراني، ٢٠١٨: ١٢٨)

وتستند النظرية العامة للجريمة إلى أسس ومفاهيم عدة في حال الإخلال بها فإنها تزيد من فرصة الجنوح والانحراف ومنها الاندفاعية الذاتية (مستوى منخفض من ضبط الذات وزيادة الاندفاعية)، وكذلك الضبط الاجتماعي (الروابط الاجتماعية مع أفراد الأسرة والمجتمع والتي تحمي الأفراد من الانحرافات)، الرقابة الأبوية (فكلما قلت الرقابة زادت فرصة تعرض الأبناء للتأثيرات السلبية).

نظرية الوصم:

يرى المنظرون أن كثرة تسميات جنوح الأحداث تعكس السلوك العدواني للشرطة والمحاكم والخبراء المختصين، الذين

يُعلّمون الشباب، دون قصد، معاملتهم كجانحين والتصرف كمجرمين، فهل هذا صحيح حقًا؟

حيث ترى هذه النظرية أن الشخص يجهل قدرته على اتخاذ قرارات مستنيرة. وكما تشير "مارثا" فإن الشخص المنحرف لم يُترك وحده ليسقط في الهاوية التي لا مفر منها فحسب ؛ بل على العكس، يمتلك الفرد الخيار. ففي مراحل عديدة من عملية الانحراف، يختار مواصلة هذا المسار. من ناحية أخرى، لا تتوفر معلومات كافية حول ما يُشكل جريمة جنائية من حيث المبدأ. لم يُعر الدافع الأول اهتمامًا للتعايش. ولا تُفسر نظرية الوسم سبب تأثير رد الفعل تجاه الوسم على شخصية الشخص في المرحلة الثانية بنفس القدر. إن ما هو على المحك هو الانحراف الثاني أو الثاني الذي يتدخل فيه التدخل الاجتماعي ويفصل المرء عن الآخرين برمز أو علامة لهذا السلوك، وهو لا يشرح ما هو دور التنشئة الاجتماعية هنا. (Paul & Chester. 1984)

ويمكن تفسير العلاقة بين التفكك الأسري وجنوح الأحداث هو حدوث غياب الضبط الاجتماعي، ذلك إن الأسرة التي تعاني من التفكك لن تؤدي الرقابة الأبوية الكافية على سلوك الأبناء، مما يستتبع معه فرط الحرية في اتخاذ قرارات قد تكون منحرفة وغير قانونية، ومن جانب آخر فإن الأطفال الذي ينشؤون في بيئات أسرية مفككة يعانون من صعوبة في السيطرة على التحكم الداخلي وهو التصرف باندفاعه واتخاذ قرارات متهورة وغير محسوبة دون الرجوع إلى منطق العقل والقيم السليمة. (المصري "خالد"، ٢٠٢٠: ٥٨)

إذا كانت الأسرة عاملًا رئيسيًا في الجريمة و ساهمت في تفاقمها، فإن الظروف الأسرية المثلى تجعل النمو العقلي والعاطفي والنفسي والاجتماعي للطفل الخطوة الأهم في منع الجريمة. ويبدو أن ارتفاع معدلات الجريمة يشير إلى ضعف في العلاقات الأسرية، مما أدى إلى تقويض وحدتها. وبقدر ما تصبح علاقات أعضائها خارج نطاق سيطرة العلاقات الحميمة والعاطفية والأخلاقية، فإن خطر القضاء على الوظيفة الحيوية للأسرة، المتمثلة في تربية المعايير والقيم الاجتماعية، لن يُترك للأبناء. (٢٠١٩، مرجع سابق، Nevisi)

الوقاية من التفكك الأسري وحماية الحدث من آثاره:

وعقب أن انتهينا من بيان أسباب التفكك الأسري وآثاره وعلاقته بجنوح الأحداث على ضوء نظرية الجريمة، سنخصص المطلب الرابع والأخير ضمن البحث لبيان آليات حماية الأسرة من التفكك الأسري، وذلك من خلال فرعين، نخصص الفرع الأول لدراسة آليات

الحماية على مستوى الأسرة، أما الفرع الثاني نخصص لدراسة آليات الحماية على مستوى المؤسسات العامة في الدولة.

آليات الحماية على مستوى الأسرة:

أن المسؤولية تقع على الزوجين في جمع شمل الأسرة والعمل على توافر المحبة والتماسك والانسجام بين أفرادها وأن الهدف من الزواج تكوين أسرة تحفظ لها استمرارها في زيادة الروابط الأسرية والابتعاد عن أكثر المشاكل في المناقشات الجماعية واحترام بعضهم البعض، والعمل من قبل الزوجين على تقريب وجهات النظر بين الأبناء ومعاملتهم بالعدل والمساواة، فضلا عن تقوية الوازع الديني والمحافظة على القيم الدينية التي حثها علينا رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

حيث تنبع التنشئة القويمة من خلال الاهتمام بتربية الضمير، ومعرفة الحقوق والواجبات القانونية للزوجين والأبناء وتحمل المسؤولية تجاههم، وتدريب النفس على كظم الغيظ وضبط النفس والتحكم في الانفعالات، وسماع الأبناء ومنحهم القدرة على التعبير وإبداء الرأي والاختيار ومنحهم الثقة العادلة ومعاملتهم بالعدل والإنصاف.

كما يأتي عامل هام آخر يتعلق بالاختيار والعمر المناسب للزواج، ذلك إن اختيار الشريك المناسب للزواج هو بمثابة بداية التوافق الزواجي، فالاختيار لا يتضمن شخصية الفرد الآخر ولكنه يتضمن أشياء أخرى مرتبطة مثل الظروف التي سوف يعيش في ظلها الزوجان، ومتطلبات المهن التي يشغلونها، و مكان سكنهما ونمط العلاقة بين الأقارب ومستوى التوافق العلمي والثقافي والاجتماعي والمادي. (محمد "فاطمة"، مرجع سابق: ٥٧)

ويجب أن يسعى الزوجين إلى تدارك المشاكل من بدايتها والسعي على حلها بطريقة تقنع الجميع وترضيهم، كما أن التشاور والتحاور بين أفراد الأسرة ينعكس إيجابًا على استقرار الأسرة والذي يعطي قدرة على زيادة الكفاءة الاجتماعية والنفسية للأسرة والحدث.

على جانب أخر يجب تحقق التوازن بين أن يسعى الزوجين لطلب الرزق الحلال، وتوفير المستوى المعيشي المناسب والبعد عن الكماليات بما يحقق الاستقرار العائلي من حيث المأوى وموارد الدخل، وأن يدرك الزوجين مدى تأثير التحالفات والتكتلات الداخلية بين الأبناء وإتاحة الفرصة للفرد لكي يؤدي دوره الأسري بصورة إيجابية.الى جانب ضرورة احترام القوانين، والآداب العام وقواعد العرف والتقاليد الحميدة ومستويات الذوق العام من حيث إرساء العلاقات المتبادلة بين عناصر الأسرة على قواعد الاحترام والإخلاص والمحبة والإخاء.

بصفة عامة نرى من الأفضل اللجوء إلى الإخصائي الاجتماعي المختص لعلاج المشكلة منذ نشوئها في حال عجز الزوجين عن حلها، بدلاً من عرضها على الأهل وتدخل أطراف خارجية وذلك لبحث أسباب اختلافاتهم والعثور على جذورها، ومن ثم تقويض العوامل التي أدت إليها وساهمت في تفاقمها. (الرجعان، ٢٠٢٠: ٢٦٢)

آليات الوقاية من التفكك الأسري على مستوى المؤسسات العامة:

- تعد من أهم وسائل العلاج الاجتماعية التي تم اعتمادها في عدد من الدول العربية والغربية لإيجاد حلول للاختلافات والتصادمات الأسرية بين أفرادها هو ما يُعرف ببرامج الإرشاد الأسري، والتي يرى الباحث إلزامية الخضوع لها قبل إبرام عقد الزواج وعليه يجب على المؤسسات أن تلزم الزوجين بالتسجيل في هذه الدورات قبل إبرام العقد.
- كذلك العمل على نشر الوعي الأسري من خلال وسائل الإعلام التقليدية كالتلفاز والإذاعة، وكذلك التوعية الخدمية في المساجد، بالإضافة إلى الوسائل الحديثة من خلال توظيف برامج الذكاء الاصطناعي ومواقع التواصل الاجتماعي بالتعاون مع مزودي الخدمة في نشر الوعي بمضامين داعمة لحسن إدارة الحياة الأسرية والزوجية لتحقيق الاستقرار.
- أيضاً العمل على تكثيف برامج الإرشاد والتأهيل الأسري على كافة المجالات التي تجمع الشباب الحديث كالنادي والجامعة والنشاطات الرياضية والمسجد من أجل الوصول إلى فئة الشباب الذي يسعى إلى تكوين أسرة مستقرة تسودها أجواء السكينة والاستقرار في ظل تحديات مادية وعولمة متقلبة تجعل الأسرة ضحية لهذه التغيرات. (الرجعان، مرجع سابق: ٢٦٢).
- ضرورة إجراء الفحوصات النفسية للزوجين، حتى يكون كل منها على علم بما يعانيه الطرف الآخر من أمراض نفسية ومدى إمكانية استمرار الحياة الزوجية مع تلك الأمراض من عدمه، وكذا إجراء فحوصات الدم لكشف تعاطي أي من الزوجين للمخدرات والمواد الكحولية كي لا يكون أي منهم ضحية زواج مغرر به ولتحقيق الوضوح والشفافية التي حث عليها ديننا الإسلامي.
- قيام وزارة التربية والتعليم بدورها التربوي في إرشاد وتوعية الأجيال بمفهوم المسؤولية واختيار شريك الحياة والأسس الصحيحة للعلاقة بين أفراد الأسرة وتربية الأبناء والحفاظ على سلامة البناء الأسري.

- تخصيص ميزانية من الدولة لتقديم المساعدة المادية للأسر المهددة بالتفكك وذلك بتوفير المسكن والمأكل والملبس للأبناء وحمايتهم من الضياع.

الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مشكلة التفكك الأسري من منظور شامل، وبيان علاقتها بجنوح الأحداث، من خلال الوقوف على أسبابها وآثارها وسبل الوقاية منها، مستندة إلى رؤية تكاملية تجمع بين الأبعاد الأسرية والاجتماعية والنفسية.

أولًا: على مستوى مفهوم التفكك الأسري وأسبابه: أشارت الأُطر النظرية والعديد من الدراسات إلى أن التفكك لا يقتصر على الانفصال الرسمي بين الزوجين فحسب ، بل يشمل أيضاً الاضطراب في الأدوار والعلاقات داخل الأسرة الواحدة. ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها ضعف التفاهم بين الوالدين، وانعدام التواصل الفعّال، والتقصير في أداء الأدوار التربوية، إلى جانب الضغوط الاقتصادية وتزايد الاعتماد على الوسائل الحديثة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والخادمات، بما يؤثر على بنية الأسرة واستقرارها.

ثانيًا: فيما يتعلق بـ الآثار المترتبة على التفكك الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث: بيّنت المضامين العامة إلى أن الأسرة المفككة تمثل بيئة خصبة لنشوء السلوك المنحرف لدى الأحداث، إذ يفقد الأبناء الشعور بالأمان والانتماء، مما يدفعهم إلى البحث عن بدائل في بيئات غير سوية، غالبًا ما تقودهم إلى اتخاذ قرارات متسرعة وغير مسؤولة. وتنعكس آثار التفكك ليس فقط على الأفراد، بل تتسع لتشمل المجتمع ككل، من خلال تقويض منظومة القيم، وضعف الروابط الاجتماعية، وتهديد الاستقرار المجتمعي، مما يؤدي إلى تعطيل مسارات التنمية.

ثالثًا: بخصوص آليات الوقاية والحماية: اقترحت الدراسة مجموعة من التدخلات على مستويين: الأسرى والمؤسسي. فعلى المستوى الأسري، أكدت النتائج أهمية تعزيز المسؤولية الأسرية، وتربية الضمير، وبناء ثقافة الحوار، وتطوير المهارات الانفعالية لدى الزوجين، مع ضرورة الاستعانة بأخصائيين اجتماعيين مرخصين عند ظهور المشكلات. أما على المستوى المؤسسي، فقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل برامج الإرشاد الأسري قبل الزواج، ونشر الوعي الأسري عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، إلى جانب تقديم خدمات الدعم النفسي، وإجراء الفحوصات النفسية والصحية قبل الزواج لضمان التوافق الزواجي. كما شددت على دور المؤسسات التربوية والدينية في ترسيخ قيم المسؤولية واختيار الشريك المناسب، بما يسهم في تحصين الأسرة من التفكك وحماية النشء من مظاهر الجنوح.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

السيد (إبراهيم جابر). (٢٠١٣). التفكك الأسري الأسباب والمشكلات وطرق علاجها، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، دار التعليم الجامعي.

العزابي (إلهام عمران عريبي). (٢٠١٢). أثر فقدان أحد الوالدين على جنوح الأحداث، دار الحكمة لرسائل الماجستير في علم النفس، ليبيا.

الهواري (أزهار خلف). (٢٠٢٤)، التفكك الأسري وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني، ابن النفيس للنشر، الطبعة الأولى.

الحضرمي (أحمد بن سعيد)، الراشدي (سعيد بن مسلم)، المعولية (رزان بن بدر). (٢٠٢٢). التفكك الأسري وآثاره الاقتصادية على الأسرة والمجتمع، مجلة المعيار، سلطة عمان، المجلد ٢٦، العدد ٦.

المصري (إيهاب)، عبد الرؤوف (طارق). (٢٠٢٠). التفكك الأسري (مفهومه، مصادره، آثاره)، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة،

الزهراني (سعيد). (٢٠١٨). علم الجريمة والنظريات الاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الثانية.

المصري (خالد). (٢٠٢٠). التفكك الأسري وجنوح الأحداث (دراسة تحليلية في ضوء علم الجريمة)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٤، مصر.

الرجعان (فوزي محمد). (٢٠٢٠). وسائل الوقاية والعلاج للتفكك الأسري، مجلة كلية الآداب، العدد ٦٦، جامعة المنصورة، مصر.

القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ بشأن الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح.

ستاتي (فايزة أحمد). (٢٠٢١). الأنشطة التربوية علاج للتفكك الأسري، المؤسسة الدولية للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة.

شمس الدين (مركوزة علي). (٢٠١٨). عمل المرأة خارج المنزل وتربية الأبناء، رسالة لنيل درجة الماجستير في علم النفس الأسري، جامعة وهران محمد بن أحمد، الجزائر.

عبد المقصود (جمال توفيق). (٢٠١٩). التفكك الأسري وطرق العلاج من منظور الفقه الإسلامي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، العدد الرابع، الجزء الخامس.

محمد (فكيه محمد جمعة). (٢٠١٩).، التفكك الأسري وأثره على استقرار المجتمع، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣٥، القاهرة.

محمد (فاطمة محمد). (٢٠٢١). المرونة الإيجابية وتخفيف آثار التفكك الأسري، دار الوفاق للنشر والتوزيع، الأردن.

Foreign references:

Bhuiyan (Mohammad Rakibul Islam), Milon (Md Noor Uddin), Hossain (Rashed), Salam (Tahmina Akter Poli2 Muhammad Abdus). (2024 Nov). Examining the Relationship between Poverty and Juvenile Delinquency Trends in a Developing Country. Academic Journal of Interdisciplinary Studies www.richtmann.org. (E-ISSN 2281-4612).

(ISSN 2281-3993). (Vol 13 No 6). © 2024 Islam Bhuiyan et lathis is an open access article licensed under the Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/) Received: 11 March 2024 / Accepted: 19 October 2024 / Published: 05 November 2024. *https://www.richtmann.org/journal/index.php/ajis/article/view/14049/13615).*

Horton Paul B, Hunt Chester L. (1984). Sociology, McGraw-Hill.

Juby (Heather), David P. Farrington. (01 Jan 2001). Disentangling the Link between Disrupted Families and Delinquency: Sociodemography, Ethnicity and Risk Behaviours. *The British Journal of Criminology*, Volume 41, Issue 1, January 2001, Pages 22–40, *https://doi.org/10.1093/bjc/41.1.22* https://academic.oup.com/bjc/article-abstract/41/1/22/387905 .

See for contemporary family functions Dr. Jovan Vukoja, "Osnovne funkcije savremene porodice", Nauçno struçni çasopis "SVAROG", no 4,) May 2012(. (137-144), retrieved from www.readcube.com/articles/10.7251%2Fsvr1204137, accessed on: 17.01.2022.

Ryan D. Schroeder, Aurea K. Osgood, Michael J. Oghia. (27 Sep 2010). Family Transitions and Juvenile Delinquency. Sociological Inquiry. Volume80, Issue4. November 2010. Pages 579-604 *https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/j.1475-682X.2010.00351.x*

Penal Reform International, UK Aid. The Minimum Age of Criminal Responsibility (Justice for Children Briefing No. 4). Penal Reform International,)2013(.Google Scholar

Nevisi)Hassan Mohammadi(. (2019). Family Impact on Social Violence (Juvenile Delinquency) in Children and Adolescents. SM Journal of Forensic Research and Criminology. Faculty of Law, Payam Noor University, IRAN. *https://www.researchgate.net/profile/Hassan-Mohammadi-Nevisi/publication/347429112_Family_Impact_on_Social_Violence_Juvenile_Delinquency_in_Children_and_Adolescents/links/5fdb3320a6fdccdcb8d1d87c/Family-Impact-on-Social-Violence-Juvenile-Delinquency-in-Children-and-Adolescents.pdf*

Young)Susan(, Greer)Ben(and Church)Richard(. (2018). Juvenile delinquency, welfare, justice and therapeutic interventions: a global perspective. Published online by Cambridge University Press *https://www.cambridge.org/core/journals/bjpsych-bulletin/article/juveniledelinquency-welfare-justice-and-therapeutic-interventions-a-globalperspective/EC2354DA185D34599D131E4B0A003CF5* .